

العصرنة

العدد 01 / يناير 2008



نشرة إخبارية تصدرها وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة

تنظيم إحصاء لوكلاء الدولة

سيجري بعد أسابيع إحصاء لوكلاء الذين يتقاضون راتباً من ميزانية الدولة. وهذه العملية الداخلة في سياق تفعيل خطة عمل وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، ممولة على نفقة "مشروع تقوية قدرات القطاع العمومي"، وعهد بها إلى مكتب دراسات دولي KPMG-CERTIF يساعده المكتب الوطني للإحصاء، بالتعاون مع كافة المصالح العمومية المعنية.

وهذا التعداد سيضم جميع العمال المدنيين المأجورين من ميزانية الدولة، سواء تعلق الأمر بالعمال الدائمين (موظفين، أعوان، أو عقوديين وطنيين أو أجانب)، مهما كانت وضعيتهم من ناحية أخرى (نشاط، إعاره، تفريغ الخ) أم تعلق الأمر بالعمال الذين يطلق عليهم "غير الدائمين" أو الوكلاء العقوديين المحليين الذين تقوم مصلحة الرواتب المركزية بصرف رواتبهم على أساس إفادات الخدمة، أو الإعتمادات المحولة.

ولا يعني هذا الإحصاء القوات المسلحة ولا قوات الأمن، ولا المجموعات المحلية ولا المؤسسات العمومية. وستغطي العملية جميع التراب الوطني وتشمل عمال البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

وليثم إحصاء الوكيل عليه أن يتقدم إلى المكتب المفتوح لهذا الغرض مستحسباً بطاقة تعريفه الوطنية وكشف راتبه أو أي وثيقة إدارية أخرى تثبت انتماءه إلى طوائف العمال المعنية (مقرر الإكتتاب أو التقدم الخ)

وفي حالة عدم الإحصاء أو حالة ملاحظة عدم مشروعية بارزة قد تتأثر بذلك الوضعية الإدارية والمالية للوكيل (التعليق المؤقت للرواتب)

ويجدر التنكير بأن هذا الإحصاء يأتي بعد الإحصاء الذي نظمته الدولة سنة 1991 والذي لم تمكن نتائجه من بلوغ الأهداف المحددة في البداية، وبالخصوص التحكم في الحالة الإدارية لعمال الدولة ووضع نظام مندمج للتسيير الإداري والمالي. وهكذا ظلت الوضعية الإدارية لوكلاء الدولة تنسم بعدم الدقة وبالنتشت والارتجال في التسيير. فالفرق بين لوائح التسيير الإداري في الوظيفة العمومية ولوائح التسيير المالي في مصلحة الرواتب لا يزال يتسع نتيجة لانعدام مرجعية مشتركة وللجوء إلى التسجيل اليدوي.

فمن أجل وضع حد لهذه الوضعية الفوضوية قررت الدولة تنظيم هذا التعداد الذي سيوفر المعلومات الكمية والكيفية الضرورية لتفعيل السياسة الجديدة لتسيير عمال الوظيفة العمومية على أساس معطيات يوثق بها بشأن وضعية كافة فئات الوكلاء العموميين. ونجاح هذا الإحصاء الذي قد يجري في هذه السنة يقتضي تعبئة كبيرة من طرف الإدارات وتحسيساً واسعاً للعمال المعنيين.

بإمكانكم تحميل "العصرنة" على موقع وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة على العنوان التالي :

www.modernisation.gov.mr

الاختماحية

من المعلوم أن للإدارة العمومية مسؤولية كبيرة في تاريخ الدول العصرية، فهي التي تضفي على الدولة ملامح وجهها الذي يتراءى يومياً لمجموع المواطنين، ثم إن القانون يتجسد في نظر أغلب الناس في عمل الإدارة، ويكفي أن تقصر هذه الأخيرة أو أن تشكل بروتينها

وجمودها وعجزها حاجزا بين قرارات الحكومة والمواطنين لتصبح هذه القرارات حبرا على ورق.

إن الإدارة العمومية هي الأداة الأولى لبلوغ أهداف التنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية في دولة جديدة وبلاد في طريق النمو مثل موريتانيا. ذلك أن قدراتها على التحليل والبرمجة والمفاوضة لوضع السياسات العمومية، وتمكنها من المتابعة والتنسيق والمراقبة والتقييم لتفعيل هذه السياسات، إضافة إلى جودة اتصالها مع المستخدمين، كل ذلك أمور حاسمة في نجاح مهمتها. والواقع أن الإدارة تعاني منذ سنوات عديدة من اختلالات خطيرة في مختلف هذه الجوانب.

لذلك، فإن الحكومة تولي أهمية خاصة لإصلاح عميق للقطاع العمومي وتجعله من الأولويات. والمطلوب هو خلق إدارة تنموية حقيقية عادلة شفافة مهنية مجدية تصغي للمواطنين وتخدمهم.

والمطلوب بالجملة هو إيجاد ذلك الشكل الجديد من الإدارة الضروري لإقامة الحكم الذي يقتضيه عصرنا المتسم بعولمة الاقتصاد والمال والإعلام.

وفي هذا السياق بالذات، وبهذه الروح بالذات، تأتي "العصرنة" وهي نشرة إخبارية تصدر عن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة.

وعليه، فإنه من الضروري أن تتحاور على حد سواء مع الوكلاء العموميين، ومختلف طوائف مستخدمي المصالح العمومية، بل ومع الشركاء في التنمية، كي يثروها مع مرور الزمن، بمشاركةاتهم ووجهات نظرهم.

وهكذا فإن تفعيل الخطة الثلاثية المعدة من طرف وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، الذي نقدمه بصورة موجزة في هذا العدد، سيأثر لا محالة وبصورة إيجابية بهذا الحوار، مما سيزيده جدوائية وحقيقة لصالح الدولة والأمة.

عبد العزيز ولد الداوي

دورة عادية للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية



اجتمع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يوم الثلاثاء 8 يناير 2008 تحت رئاسة وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة. وأثناء هذه الدورة العادية درس أعضاء المجلس مشاريع مراسيم تتعلق بتغيير بعض ترنبيات النظام الخاص للصحة والشؤون الاجتماعية، ومراسيم أخرى تتناول تنظيم إجازات الموظفين والمتربصين، والشروط التي تمكن الموظف من الاطلاع على ملفه الشخصي.

المجلس الذي يعقد دورتين عاديتين سنويا هو هيئة استشارية لدى وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة تضم 16 عضوا يتوزعون بصورة متساوية بين ممثلي الإدارة وممثلي النقابات.

وتجسد مهمته في إبداء رأيه وإصدار توصياته بشأن النصوص التي تطبق على موظفي ووكلاء الدولة، وفي دراسة الجوانب ذات الصلة بالأجور والتعويضات، علاوة على إبداء الرأي في قواعد تسيير وعصرنة الإدارة وسياسة التكوين.

أيام المعلوماتية للمرة الرابعة

نظمت المديرية العامة لمعلوماتية الإدارة بتاريخ 6 يناير 2008 للمرة الرابعة أيام المعلوماتية. وقد مكن هذا اللقاء جميع القائمين على الهيئات المختصة بالموضوع (لدى الإدارات الخارجية) من الاطلاع على على التطبيقات الجاري إنجازها، ومن التحكم في الدور الذي عليهم أن يضطلعوا به من أجل تفعيل هذه التطبيقات وهي:

- الدليل الإداري
- تسيير المراسلات
- مساطر الانتقال
- استراتيجية الأمان والتقييد
- خطة عمل المديرية العامة لمعلوماتية الإدارة لسنة 2008

ورشة حول التطبيقات المعلوماتية لخطط عمل القطاعات الوزارية

تم يوم الأحد 30 ديسمبر 2007 بمركز التكوين والتبادل عن بعد في انواكشوط تنظيم ورشة حول التطبيقات المعلوماتية لخطط عمل القطاعات الوزارية.

وكانت هذه الورشة منظمة من طرف وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة بالتعاون مع الوزارة الأولى (المديرية العامة لتنسيق العمل الحكومي)، لصالح 38 مشاركا من بينهم 10 مستشارين بالوزارة الأولى 28 ممثلا عن سائر القطاعات الوزارية.

اليوم الوطني لمكافحة الرشوة

أحييت وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، تحت الرئاسة الفعلية للوزير الأول السيد زين ولد زيدان، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أحييت يوم 9 ديسمبر بقصر المؤتمرات اليوم الوطني لمكافحة الرشوة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد اتخذت عددا من الإجراءات الرامية إلى إزالة هذه الظاهرة، ومنها على وجه الخصوص وضع إطار مؤسسي وقانوني، وإنشاء محكمة عليا للعدل، وانضمام موريتانيا إلى الآليات القانونية الدولية لمكافحة الرشوة. وإن تصريح رئيس الجمهورية والوزير الأول وأعضاء الحكومة بامتلاكهم، وكذا جهود عصرنة الإدارة من أجل إزالة الظروف المشجعة على هذه الظاهرة، لتتصب كلها في إطار إرادة الحكومة في تكتيف هذه المكافحة، ثم إن موريتانيا قد أنشأت لجنة وطنية للشفافية في الحياة العمومية.

ملتقى المدارس الوطنية للإدارة

نظمت المدرسة الوطنية للإدارة يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2007 ملتقى بعنوان "دور المدارس الوطنية للإدارة أمام تحديات الحكم الرشيد في القرن الواحد والعشرين". وتأتي هذه التظاهرة كخطوة أولى على طريق إصلاح وإعادة تنشيط هذه المؤسسة التكوينية، كما تنتزل في سياق برنامج الحكم الرشيد وعصرنة الإدارة العمومية الذي رسمته الحكومة. وقد شارك في هذا الملتقى مسؤولو المدارس الوطنية للإدارة في بلدان شقيقة وصديقة هي المغرب، تونس، ليبيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، الكاميرون وفرنسا.

منتدى الإدارة العمومية

انعقد هذا المنتدى الأول من نوعه يوم 26 يوليو 2007 تحت رئاسة وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، وبمشاركة أطر عليا في الدولة من القطاع الخصوصي، وكان هذا المنتدى - الذي يجسد إرادة الوزارة في الانفتاح والاستماع إلى الجميع - عبارة عن يوم من التفكير والتحسيس حول كبريات التحديات المتعلقة بعصرنة الإدارة. وهكذا قدم المشاركون تحاليل براغماتية لطبيعة المشاكل التي تواجهها الإدارة ولدرجة حدة كل منها، واقترحوا حولا واقعية انطلاقا من تجاربهم وممارستهم الميدانية.

النصوص المطبقة للنظام العام للموظفين والوكلاء العقوديين للدولة

بما أن المديرية العامة للوظيفة العمومية جعلت من أولوياتها إصدار النصوص المطبقة للنظام العام للموظفين والوكلاء العقوديين للدولة، فقد وضعت صورة دقيقة للحالة الراهنة بقصد برمجة معقنة للأعمال اللازم إنجازها سنة 2008، وترتيبها حسب الأولويات.

وهكذا تم إحصاء للنصوص التنظيمية المطبقة التي صودق عليها وعمل بها، وهذه النصوص البالغة الأهمية من أجل حسن سير الإدارة تتعلق أساسا بتشكيلة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، ونظام المسابقات الإدارية، وصلاحيات الوزراء بشأن تسيير مصادره البشرية، وإشراك الوكلاء العموميين وتقييمهم (بالعلامة) وتقدمهم وتأديبهم وتكوينهم الخ.

كما تم إحصاء النظم الخاصة المطبقة للنظام العام للوظيفة العمومية، المصادق عليها والتي لم يعمل بها بعد، وذلك من أجل التعجيل بعملية دمج الوكلاء العموميين في هذه النظم، وفقا لأولويات يتعين وضعها. وهذا العمل، الذي سيستمد مصداقيته من الإحصاء الذي شرع فيه، سيمكّن بمراجعة سلم الأجور لسنة 1989.

ولقد اتضح الأمر أخيرا بالنسبة ل:

- النصوص التي يتعين تقديمها فقط لتوقيع الوزير الأول
- النصوص القانونية والتنظيمية التي أعدت ويتعين عرضها على رأي المجلس الأعلى للوظيفة العمومية وعلى مصادقة الحكومة
- النصوص التي لا يزال يتعين إعدادها

خطة عمل وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة : من أجل إدارة ملزمة بالنتائج

تقوم الخطة الرئيسية لوزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة على محاور ثلاثة : (أ) تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي (ب) تحسين الموارد البشرية (ج) التحسين من جودة الخدمة العمومية . وترتكز الخطة على 15 مشروعا يتفرع عنها 54 نشاطا عمليا.

وتنوعية عند الإمكان، لقيس النتائج. وتبلغ التكلفة الإجمالية لخطة العمل الثلاثية (2008-2010) سبعة مليارات وستمائة وأربعة وعشرين مليون أوقية. وهذه التكلفة تشمل الموارد المبرمجة في ميزانية الدولة والتي تتضافر إلى التمويلات الممنوحة من طرف الشركاء في التنمية، التي تقدر بمليارين وثمانمائة وتسعة وتسعين مليون أوقية. لقد برهن اجتماع باريس على أنه بإمكان موريتانيا أن تعول في مجال دعم عصرنة الإدارة العمومية على شركائها في التنمية الذين من أهمهم البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا.

إن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة تعي كل الوعي أن تقوية القدرات الإدارية والتسييرية للدولة تظل وهما ما لم يتم تصورها وتفعيلها في إطار شامل ومنسجم، يضع في الحسبان كافة المشاكل التي تعترض الجهاز الإداري في مجمله. لذلك ستقوم مختلف عمليات الإصلاح، ومد جسور بين الهيئات والمصالح، وإجراء حوار دائم مع الوكلاء العموميين والمواطنين.

الجديدة للتسيير والإشراف، مما يتيح للإدارات الوسائل الضرورية لاستجابة أفضل لتطلعات المستخدمين.

سيتم تفعيل خطة العمل ومتابعتها وتقييمها بمقاربة تشاركية، مثل ما تم إعدادها.

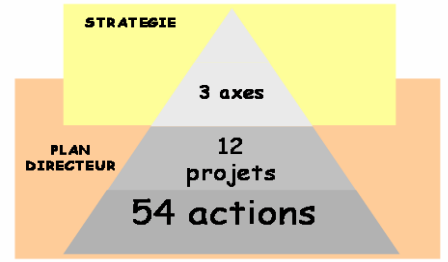
ويعنى المحور الأول من هذه الخطة بتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي للإدارات، ويطمح إلى إعادة تحديد مهمات الدولة، مع اعتبار إيجابيات وإكراهات العولمة، كما يطمح إلى تكيف الهيئات والطرق، وتبسيط الإجراءات، محسنا بذلك أداء إدارة جديدة في خدمة تقوية الدولة وتطوير موريتانيا.

أما المحور الثاني فإنه حاسم في نجاح الإستراتيجية بكاملها حيث يعنى بالموارد البشرية التي ينبغي تهيئتها، وبالتحفيز والتكوين. وأهم الأعمال التي تنوي الوزارة القيام بها تسهم في تحسين أداء الوكلاء العموميين، بفضل زيادة الملاءمة بين المؤهلات والوظائف، وضمان تكافؤ الفرص في الإكتتاب في الوظائف العمومية، ووضع تدريجي لنظام أجور تابع للأداء.

أخيرا ستسهم خطة العمل في تأسيس وظيفة عمومية محلية سعيا إلى توطيد اللامركزية التي هي خيار أساسي من خيارات الدولة ومعيار هام من معايير الحكم الرشيد.

وفيما يخص المحور الثالث، الذي هو نتيجة نوعية الخدمة العمومية. فستبذل جهود ذات بال من أجل تحسين استقبال المستخدمين والعلاقة بين الإدارة والمواطنين، عملا على استغلال أمثل لنظم الإعلام وضمان تكافؤ الاستفادة من الخدمات العمومية.

ومن جهة أخرى، فإن الإدارة المنيقة عن خطة العمل التي صادقت عليها الحكومة وأجازها الشركاء في التنمية في مؤتمر باريس ستكون إدارة ملزمة بالنتائج. ولذلك وضعت لكل عمل من خطة العمل مؤشرات كمية،



وتم إعداد هذه الخطة على أساس تشخيص لا مجاملة فيه يأخذ بعين الاعتبار وعلى حد سواء المقومات والتحديات المنوطة بالسياقين الوطني والدولي.

أما عن التحديات، فإنها تتجسد بالنسبة لبلادنا في ترامي أطراف الرقعة الأرضية، وانتشار الفقر، ومخلفات نظم اجتماعية تقليدية بدائية لا تزال مترسخة بالرغم من غنى الحضارة العربية الإسلامية التي تنتمي إليها موريتانيا. هذا وإن موريتانيا، شأنها في ذلك شأن جميع بلدان العالم، لتتأثر بنتائج العولمة وثورة تقنيات الإعلام الجديدة. وهكذا تجد نفسها في وضعية معقدة، حيث أصبحت في نفس الوقت فاعلا وموضوعا للتغيير. فعملها أن تتعصرن وأن تتزود بالقدرات الجديدة الإضافية للتحكم في التغيير.

غير أن موريتانيا تتمتع بمقومات لا يستهان بها لرفع تلك التحديات، منها سياق سياسي ملائم يتسم بإقامة مؤسسات ديمقراطية، وبارادة قوية في عصرنة الإدارة، وبطلب ملح لخدمات عمومية فعالة، وبطور التقنيات

الشركاء

عقدت وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة اجتماعات عمل مع عدة شركاء تقنيين وماليين. وفي هذا الإطار التقت في شهر يوليو 2007 بمختلف الشركاء في التنمية وبسفير ألمانيا لتبادل أحسن للمعلومات.

وفي نفس الشهر عقد اجتماع مع السيد محمد بكشي من البنك الدولي. وكان موضوع الاجتماع هو الاستعراض مع كبار الموظفين المعنيين لدرجة تقدم مشاريع برنامج الحكومة في مجال الحكم الرشيد وعصرنة الإدارة، والتي يمولها مشروع تقوية قدرات القطاع العمومي.

تم كذلك عقد اجتماعين مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أولهما مع وحدة "الحكم" لإنهاء وثيقة مشروع بعنوان "تحسين الخدمة العمومية" والثاني لإنهاء إعداد مشاريع تمويل البرنامج حول "تحسين نوعية الخدمة العمومية". وفي نوفمبر نظم اجتماع مع مصلحة التعاون التابعة لسفارة فرنسا حول الجانب المتعلق بالمدرسة الوطنية للإدارة، وتحسين المستوى في اللغات الأجنبية، وتنظيم تكوين في موريتانيا في وحدات معينة لصالح المدرسة الوطنية للإدارة في باريس.

معلومات مفيدة

عرف النظام المعلوماتي للإدارة إنشاء خدمات عدة، ونحن ندعوكم إلى زيارة الروابط التالية:

<http://www.annuaire.gov.mr>

في هذا الرابط تجدون العناوين وتطلعون على مهام مسؤولي الإدارة.

<http://www.concours.gov.mr>

تسيير مستقبلا في هذا الرابط الترشيحات لمسابقات الوظيفة العمومية.

<http://www.support.gov.mr>

أشر هنا إلى أي مشكلة تجدها على مستوى أدوات وخدمات النظام المعلوماتي

هذا وسيكون تسيير البريد بالنسبة لكل قطاع جاهزا في وقت قريب على العنوان:

<http://www.barid.XXX.gov.mr>

XXX هو اسم مجال كل وزارة:

إنجاز خطة عمل وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة: شأن الجميع

يلي: لقد بذلت جهود محمودة أسفرت عن تحقيق عدة إنجازات على طريق عصرنة الإدارة غير أن شينا من الخلل يظهر في تفعيل خطة عمل وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة، وهو ناجم عن ضعف الموارد البشرية وعدم ملائمة الوسائل مع الطموحات المعلنة. وخلص لهدين اليومين من الإعلام والتفكير والتبادل، لاحظ الوزير أثناء اجتماع مع جميع أطر القطاع أن الرأي الذي يجمع عليه المشاركون في هذا الاجتماع هو أن الملتقى الذي كان يراد له أن يكون تمرينا ديمقراطيا لإشراك جميع العاملين في الوزارة قد تكلل بالنجاح، الأمر الذي من شأنه أن يحفز هؤلاء العاملين وأن يقلل من الحواجز بين إدارات الوزارة.

وأعرب الوزير عن إعجابه بالموارد البشرية المتوفرة لدى الوزارة مؤكدا بضرورة التفاهم على طريقة متابعة بسيطة ومنسجمة، ما دام الهدف هو وضع خارطة طريق خاصة بالقطاع. إن القدرات على القيام بمتابعة الأعمال المبرمجة وعلى وضع ورفع التقارير عنها هي مساهمة في إثراء النقاشات حول خيارات الحكومة، علاوة على كونها واجبا على المسؤولين تجاه رؤسائهم في السلم، وكونها تحسن من نوعية الخدمة العمومية.

ومن مزايا هذه الممارسة التكوينية أن تشرك جميع الأعران العموميين على جميع المستويات تطور هذه الهيئة قبل أن يشرعوا في النقاشات وتبادل وجهات النظر. وفي أعقاب هذا اللقاء الذي سينتج دون شك للوزارة أن تثري وتدقق الجهود الذي تبذله، أصدرت بعض التوصيات منها:

- ضرورة إعادة مصادقية الدولة
- التحسين من ظروف الموظف
- دفع التكوين بإعادة تنشيط المدرسة الوطنية للإدارة
- ضمان تكافؤ الفرص في الدخول إلى الوظيفة العمومية
- عدم تسييس الإدارة
- وضع كراسات إجراءات
- وضع استراتيجية اتصال واضحة لإعلام الإدارات حول الإصلاحات الجارية

العصرنة

نشرة إخبارية تصدرها وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة
الهاتف: 525.71.09
البريد الإلكتروني: asrana@modernisation.gov.mr
الموقع: www.modernisation.gov.mr
شارك في هذا العدد:
- الرسول ولد الخال، مستشار مكلف بالاتصال
- أحمد ولد بلال، مصلحة المعلوماتية
- محمد الأمين ولد صالح، المدير العام لمعلوماتية الإدارة
- إبراهيم ولد مسعود، مدير الدراسات والتشريع / المديرية العامة للوظيفة العمومية
- محفوز ولد أحمدو مدير الدراسات والبرمجة والتعاون
- تركية داداه، استشارية

تعزية

يرفع وزير الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة وكافة العاملين في القطاع أحر تعازيهم إلى السيد محمد الأمين ولد صالح، المدير العام لمعلوماتية الإدارة إثر وفاة والده المغفور له شيخنا ولد صالح تغمد الله برحمته وأسكنه فسيح جناته وإنا لله وإنا إليه راجعون.



تم يومي 4 و 5 يناير 2008 في فندق الخاطر تنظيم ملتقى تقييمي ضم كافة العاملين بالوزارة، وكان اللقاء يهدف إلى إبراز حصيلة النشاطات المبرمجة في خطة العمل لسنة 2007، والتفكير الجماعي بقصد رسم الخطوط العريضة لخارطة الطريق بالنسبة لسنة 2008.

وتقرر أثناء هذا الملتقى إجراء تقييم تشاكري يشرك ويلزم جميع العاملين بالقطاع في تفكير جماعي سعيا إلى وضع أنجع الطرق والوسائل التي من شأنها أن تساعد على بلوغ الأهداف المرسومة للقطاع.

ولقد قدم كل من الموظفين السامين عرضا عن هيئته وعن الحصيلة التي أنجزتها هذه الهيئة، قبل أن يعرض للصعوبات والإكراهات التي يلاقيها في سبيل إنجاز خطة عمله، وأعقب كل عرض نقاش معمق وتبادل واسع لوجهات النظر، وبرز من هذا النقاش الحر والثري ما

الإدارة العامة للوظيفة العمومية تحيي الذكرى الأربعين لميلادها



نظمت وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة يوم الجمعة 7 سبتمبر 2007 لقاء ضم إلى جانب مسؤولي القطاع الوزراء والمديرين القداماء الذين تولوا في وقت من الأوقات مسؤولية إدارة الوظيفة العمومية، وترمي هذه التظاهرة - التي تندرج في إطار إحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء إدارة الوظيفة العمومية - إلى تحسيس الرأي العام الوطني حول أهمية الدور المركزي لهذه الهيئة الإدارية في مجال سياسة تسيير عمال الدولة. هذا وقد أدلى المشاركون بشهادتهم على

زوروا موقع وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة على العنوان التالي:

www.modernisation.gov.mr